● أخبار قصيرة

إفتتاح فرع مصرف «ملي» في السليمانية

أعلن وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الإيراني إنه سيتم افتتاح فرع للمصرف الوطني "ملي" في السليمانية بالعراق خلال الأسبوع الجاري.

وقال إحسان خاندوزي، مساء الخميس، في المجلس التنسيقي لمدراء الوحدات التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية في المحافظات وبنوك محافظة كردستان: إنه على المدراء العمل بلا كلل لسد الثغرات والنواقص. وأعلن خاندوزي عن تأسيس فرع للمصرف الوطني "ملي" في السليمانية بالعراق، وقال: إنه تم خلال المراسلات، الاتفاق على افتتاح فرع للبنك الوطني في السليمانية بالعراق الأسبوع المقبل.

إزدياد حجم تصدير السلع عبر معبر برويزخان

أعلن مديرعام دائرة الجمارك في معبر برويزخان عن زيادة حجم تصدير السلع عبر معبر برويزخان الحدودي بنسبة ٢٣ بالمئة منذ مطلع العام الايراني الحالي (بدأ في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣) حتى الآن.

وقال قاسم مطلبي، الخميس، في تصريح لمراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا": بلغ إجمالي حجم الصادرات إلى العراق خلال شهرين (٢٠ مارس حتى ٢١ مايو) ١٨٦ مليون دولار وبحجم ٤٥٧ ألف طن عبر منفذ برويزخان. وأضاف: السلع المصدرة عبر المنفذ إلى العراق شملت المنتجات المعدنية، وأنواع الفواكه والخضروات، ومنتجات الألبان، والكعك والحجر والبلاط ومواد البناء والمنتجات البلاستيكية. وتابع: إن إجمالي التجارة الخارجية تشمل التصدير والاستيراد والدخول والخروج المؤقت والعبور (الترانزيت) الداخلي والخارجي.

الحرب الإقتصادية إستمرار لثماني سنوات من الحرب المفروضة

قال مساعد وزير النفط الرئيس التنفيذي لشركة الغاز الوطنية مجيد جنكي: إن الحرب الاقتصادية اليوم هي استمرار لثماني سنوات من الحرب المفروضة؛ لكنها أكثر تعقيداً من ذلك لأن صناعة الغاز في البلاد هي في طليعة هذه المعركة.

وفي اجتماع مشترك مع الرؤساء التنفيذيين لشركات تكرير الغاز في عسلوية بمحافظة بوشهر (جنوبي البلاد)، اعتبر جنكي بأن نجاح البلاد وتكريمها وفخرها ودوامها وانتصارها في مختلف المجالات في السنوات الأخيرة تؤتي ثمارها في ظل الإيمان القوي بطريق الحق وفي ظل الخطوات الثابتة والتدابير المبتكرة التي يعتمدها اليوم موظفو هذه الصناعة العظيمة في البلاد ومديروها على طريق التميز والازدهار لحل المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع.

الصورة من الأرشيف

على أعتاب زيارة سلطان عُمان إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية

طهران ومسقط؛ فرص واعدة لتعزيز التجارة

الوفاق/وكالات

تمضي العلاقات الإيرانية - العمانية بوتيرة متطورة ومتنامية في مختلف المجالات والصعد بما يعود إيجاباً على البلدين الصديقين، مستندين على تاريخ ضارب في القدم يعود إلى أكثر من نصف قرن.

وتؤكد الزيارة الرسمية التي سيقوم بها السلطان هيثم بن طارق إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية غداً الأحد على مايجمع البلدين الصديقين من علاقات ثنائية وثيقة وتقدير واحترام متبادل رسختها مبادئ الدين والأخوة وحسن الجوار.

كما أن المباحثات التي سيجريها السلطان هيثم بن طارق والرئيس سيد إبراهيم رئيسي ستفتح آفاقاً جديدة من مجالات التعاون المشترك خاصة في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، بالإضافة إلى التشاور وتبادل وجهات النظر والتنسيق السياسي لعدد من القضايا الإقليمية والدولية.

الدور المثمر للقطاع الخاص

وقد أكد البلدان الصديقان، خلال زيارة الرئيس الإيراني إلى سلطنة عمان في مايو ٢٠٢٢، على الدور المثمر الذي يقوم به القطاع الخاص في البلدين، وعبرا عن أملهما في أن تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة حجم الاستثمارات وحجم التبادل التجاري خاصة وأنهما عززا هذا التعاون بالتوقيع على ثماني مذكرات تفاهم وأربعة برامج تعاون في عدد من المجالات أبرزها مجالات النفط والغاز والتجارة والاستثمار والخدمات والنقل والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

وشهد التبادل التجاري بين سلطنة عمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال العامين الماضيين نمواً بنسبة ٢٧/٩ بالمائة ليصل في نهاية عام ٢٠٢٢ إلى ٣٢٠/٨ مليون ريال عماني.

إجمالي الصادرات العُمانية لإيران

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن إجمالي الصادرات العمانية إلى إيران بلغت في عام ٢٠٢٢ حوالي ٢٠٧/٤ مليون ريال عماني، منها ٤/٢ مليون ريال قيمة الصادرات العمانية المنشأ، مقابل ١/٢ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢٤٤ بالمائة.

وتمثلت أهم صادرات سلطنة عمان في الآلات والأجهزة والمعدات لمعالجة المواد بالحرارة وألواح وصفائح وأشرطة ومنتجات من بولي ميتاكريلات وزيوت تشحيم لمحركات الديزل وأدوات وأجهزة للبصريات للفحص الطبي ومعدات كهربائية.

وبلغ إجمالي واردات سلطنة عمان من الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام ٢٠٢٢ حوالي ١١٣/٤ مليون ريال عماني، مقابل ٩٨/٧ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢١، أهمها المواشي والمنتجات نصف الجاهزة من حديد أو صلب وقار نفطي وفواكه وروبيان وحيوانات حية.

وتظهر البيانات أن الميزان التجاري كان في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ لصالح سلطنة عمان، حيث بلغ ٥٣/٣ مليون ريال عماني و٩٤ مليون ريال عماني على التوالي.

الإستثمارات الإيرانية في عُمان

وعن الإستثمار الإيراني في سلطنة عمان، وضحت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن عدد الشركات التي يوجد بها إسهام إيراني بلغ بنهاية عام ٢٠٢٢ حوالي ١٨٤٧ شركة أسهم فيها ٣٦٠٠ إيراني، وبلغت القيمة الإجمالية لإسهامهم حوالي ١٩٦/٦ مليون ريال عماني أي بنسبة ٨٧/٥ بالمائة من إجمالي رأس المال المستثمر في الشركات.

كما بلغ عدد الشركات التي بها نسبة ١٠٠ بالمائة من الإسهام الإيراني ١٣٤٦ شركة أي ما يعادل نسبة ٧٢/٩ بالمائة من إجمالي عدد الشركات التي بها إستثمار إيراني، حيث بلغ إجمالي عدد المساهمين الإيرانيين في هذه الشركات ٢٦٢٣ مستثمراً إيرانياً.

وبلغت قيمة الإسهام الإيراني في هذه الشركات أكثر من ٦ ملايين ريال عماني، في حين أن الشركات التي بها نسبة ٥٠ بالمائة من الإسهام الإيراني كان لها النصيب الأكبر حيث بلغت قيمة هذا الإسهام ١٤٨/٨ مليون ريال عماني.

وجاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة في المرتبة الأولى من بين القطاعات الأخرى من حيث عدد الأنشطة المرخص لها فيه، حيث بلغ عددها ٢١٧٦ نشاطًا أي ما يعادل نسبة ٦٥/٣ بالمائة من إجمالي الأنشطة المرخص لها في القطاعات.

وبلغ إجمالي عدد التراخيص لنشاط مكتب التصدير والاستيراد ٧٩٣ ترخيصاً، وهو الأعلى عدداً من بين الأنشطة الأخرى.

وأشارت الإحصاءات إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية جاءت في المرتبة الثالثة من بين دول العالم في عدد السجلات التجارية في سلطنة عمان، حيث بلغ عددها ٤٤٩٦ سجلاً تجارياً في نهاية عام ٢٠٢٢.

زيارة تسهم في تنمية العلاقات

هذا وأكد سفير سلطنة عمان لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إبراهيم بن أحمد المعيني، على أن الزيارة الرسمية للسلطان هيثم بن طارق إلى طهران ستسهم في تطوير وتنمية العلاقات بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، لافتاً إلى أنه من المتوقع أن ينتج عن الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تخدم مصالح البلدين.

وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء العمانية: إن سلطنة عمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية تتمتعان بعلاقات تاريخية ومستقرة وثابتة، لافتاً إلى سلطنة عمان تعتمد في علاقاتها مع الدول على مبادئ عدة منها المصداقية والشفافية، الأمر الذي مكّنها من القيام بأدوار مهمة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأوضح أن سلطنة عمان أولت الجانب الاقتصادي الاهتمام اللازم من خلال تسهيل الإجراءات، وتذليل ما قد يكون من صعوبات وعوائق، مما كان له الأثر الإيجابي، حيث تطورت الحركة الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتسير في نمو طبيعي ومتنام حتى وصل التبادل التجاري بينهما حالياً إلى ما يقارب المليار دولار بعد أن كان سابقاً لا يتجاوز المائتي مليون دولار، فضلاً عن تقديم التسهيلات لدخول الإيرانيين عبر الموانئ العمانية، والتوقيع على عدد من المذكرات والاتفاقيات التي أسهمت في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.

ودعا السفير رجال الأعمال الإيرانيين إلى الاستفادة من المقومات والفرص الاستثمارية في سلطنة عمان، مؤكداً على أن سفارة سلطنة عمان بطهران ستقدم التسهيلات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق ذلك.

زيارة تحمل أهدافاً كبيرة

من جانبه، قال رئيس الجانب العماني في مجلس رجال الأعمال العُماني - الإيراني محمد بن عبدالحسين باقر: إن الزيارة الرسمية المرتقبة للسلطان هيثم بن طارق الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستحمل أهدافاً كبيرة من شأنها تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين من خلال رفع حجم التبادل التجاري وإقامة المزيد من المشاريع والشراكات الاستثمارية المشتركة، مبيناً أن غرفة تجارة وصناعة عمان ستنظم بالتعاون مع الجانب الإيراني عدة معارض تجارية عمانية وإيرانية في البلدين خلال العام الحالي.

وأكد على أن مجلس رجال الأعمال العماني - الإيراني قام خلال الفترة الماضية بوضع برامج تجارية واستثمارية لتشجيع التبادل التجاري بين البلدين الصديقين، تتمثل في تسيير الوفود التجارية المتخصصة في مختلف القطاعات السياحية والتعليمية والصحية والتجارية والاستثمارية إلى كلا البلدين، إلى جانب تسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بإنسيابية الحركة التجارية.

وأوضح أن مجلس رجال الأعمال العماني - الإيراني قام بتأسيس منصة إلكترونية في غرفة تجارة وصناعة عمان تعنى بتسجيل الشركات الإيرانية في سلطنة عمان، وأيضاً تسجيل الشركات العمانية في إيران، مبيناً أن المنصة هي عبارة عن قاعدة بيانات لكل الشركات تسهل عليها إجراءات التسجيل وتذلل كل العقبات التي تحول دون بدء نشاطها التجاري.

وأشار محمد بن عبدالحسين باقر إلى أن عدد الشركات الإيرانية المستثمرة في سلطنة عمان تجاوز أكثر من ألفي شركة مستثمرة في مختلف القطاعات. وأكد على أن المجلس يتابع الشركات العمانية والإيرانية في كلا البلدين لتسهيل وتذليل التحديات التي قد تواجهها، متوقعاً أن تشهد المرحلة القادمة الإعلان عن قيام عدد من الشركات بتأسيس مشروعاتها في كلا البلدين.

يذكر أن سلطان عمان السلطان هيثم بن طارق سيقوم بزيارة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية غداً الأحد. وأفادت وكالة الأنباء العمانية الرسمية، في بيان، بأن السلطان هيثم بن طارق سيقوم بزيارة إلى طهران تستغرق يومين بدءاً من يوم الأحد الموافق الثامن والعشرين من شهر مايو الجاري لعام ٢٠٢٣.

أشارت الإحصاءات إلى أن إيران جاءت في المرتبة الثالثة من بين دول العالم في عدد السجلات التجارية في عُمان، حيث بلغ عددها ٤٤٩٦ سجلاً تجارياً نهاية عام ٢٠٢٢

رئيسي: توفير فرص العمل الأولوية الرئيسية للبلاد

إعتبر رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، آية الله سيد ابراهيم رئيسي، توفير فرص العمل بأنه الأولوية الرئيسية للبلاد والمهمة الجادة للمسؤولين، وقدم توصيات لجميع المؤسسات من أجل خلق فرص عمل مستدامة وخفض نسبة البطالة في البلاد.

وفي الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى لفرص العمل في الحكومة الثالثة عشرة، كان "الاهتمام بقدرات القطاعين الخاص والتعاوني" أول توصية من رئيس الجمهورية للمسؤولين الحكوميين في مجال خلق فرص العمل.

وفي هذا الصدد، أكد آية الله رئيسي على تطوير الرؤية في القدرات ومجالات خلق فرص العمل، وقال: إن تفويض الشؤون إلى المواطنين وتقديم تسهيلات الدعم لأولئك الذين يرغبون في إنشاء شركات تعاونية سيكون لهما نتائج جيدة للبلاد. وأضاف: يجب أيضاً تغيير الموقف تجاه تعريف خلق فرص العمل وليس فقط العمل الإداري والجلوس خلف المكتب يجب اعتباره وظيفة؛ ولكن من الضروري إيلاء اهتمام خاص لتوفير فرص العمل في جميع مجالات الإنتاج، بما في ذلك الزراعة والصناعة. وتابع: إذا تبين أن الميزانية غير واقعية، فمن المؤكد أنها سيكون لها تأثير سلبي على التنفيذ، ولمنع هذه المشكلة يجب توخي الحذر في كل من إعداد الميزانية وصياغة المبادئ التوجيهية حتى تتوفر إمكانية تحقيقها.

قاليباف: سنرغم العدو على التراجع في الحرب الإقتصادية

أكد رئيس مجلس الشورى الإسلامي، محمد باقر قاليباف، بأننا سنرغم العدو على التراجع في الحرب الاقتصادية أيضاً مثلما فرضنا عليه التراجع في جميع المجالات.

وقال قاليباف، في تصريحه يوم الخميس، خلال اجتماع عقد في مدينة طبس (شرق البلاد): مثلما أضفينا الطابع الشعبي على الحرب الصدامية، فان الاقتصاد يجب أن يكون شعبياً أيضاً ويجب إبراز قدرات المواطنين والشباب، ومثلما أرغمنا العدو على التراجع في كل المجالات فسوف نفرض التراجع عليه أيضا في الحرب الاقتصادية.

وأضاف قاليباف: نتبع سياسة محددة في البرلمان، الحكومة لها نفس الرأي وتدعمنا للتحرك نحو اللامركزية في القوانين الحالية وقانون الخطة التنموية وقوانين الموازنة السنوية. واعتبر العمل في مجال المعيشة وإزالة الحرمان من الأولويات، وقال: في الخطة التنموية السابعة، يجب الاهتمام بالقضايا المتعلقة بكبح التضخم، حتى يتم إنجاز عمل أساسي وجاد.

وفي إشارة إلى مشروع إنشاء خط سكة حديد تشابهار، قال رئيس مجلس الشورى الاسلامي: إنه ببناء هذا الخط، الذي يمر جزء منه من محافظة خراسان الجنوبية، يمكن نقل مئات الملايين من الأطنان من البضائع في ممر "جنوب -شمال"، الأمر الذي يولد لنا ثروة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات.